



انتهاكات تركيا للقانون الدولي في الأراضى العراقية

يناير ٢٠٢١

تقرير التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

تقديم:

تواصل انتهاكات تركيا ضد الدول العربية بقيادة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان ، حيث واصلت تركيا حملاتها وهجومها المسلح على العراق لتصل إلى عمق غير مسبوق وتشييد وبناء قواعد عسكرية ليصبح جزء من استراتيجية تركيا في التوسع عسكرياً إلى ما وراء حدودها .

وتسببت تلك التدخلات والعمليات العسكرية في العراق بأضرار كبيرة مادية وبشرية ، وقد أثارت تلك التوغلات الأخيرة من قبل تركيا علي الأراضي العراقية إدانة من قبل بغداد التي استدعت سفير تركيا لديها أكثر من مرة منذ بدأ الحملات العسكرية التركية عليها .

لاسيما تدخل تركيا أيضاً في الشأن المائي في العراق حيث تضخ كميات المياه التي تنبع من أراضيها، عبر التحكم بها من خلال عدد من السدود أكبرها في تركيا هو سد أتاتورك على الفرات الذي يعد ثاني أكبر سد في الشرق الأوسط، وأحدثها هو سد إليسو الذي تم افتتاحه في العام ٢٠١٨ ، على نهر دجلة وذكرت تقارير إعلامية أن بناء السد أدى إلى انخفاض حصة العراق من مياه النهر بنسبة ٦٠٪.

وتطمع تركيا كل يوم في اتساع دائرة نفوذها السياسي والأمني داخل دولة العراق ، إذ ترغب تركيا منذ أعوام في أن تصبح أن يكون لها كياناً ودوراً هاماً في المشهد السياسي في العراق وليس العراق فقط، بل كافة الدول العربية بتدخلاتها واستفزازاتها للعرب، وحاولت تركيا متمثلة بسلطة اردوغان إثارة العديد من الأزمات في العراق على كافة الجوانب الأمنية والإقتصادية والثروات غير أزمه بناء السدود علي نهري دجلة والفرات.

أصبح مستقبل العلاقات بين تركيا والعراق متوتراً ، بعد التصعيد بين الجانبين علي خلفية التوغلات الأخيرة من جانب تركيا ضد العراق والذي يستهدف الحدود العراقية ويقتل حراسها من ضباط وجنود في البلاد ، لذلك طالبت العراق بتدخل الأمم المتحدة في إيجاد حل تجاه تلك الانتهاكات ضد تركيا .

ووفقاً لمواثيق الأمم المتحدة فإن تدخلات القوات التركية وانتهاك سيادة أراضيها يمثل مخالفة لتلك المواثيق ، فوجود تركيا علي أراضي العراق لا يقتصر فقط علي محاربة حزب العمال الكردستاني بل يتسع ويمتد نحو وجود تركيا علي الأراضي العراقية وبناء قواعد عسكرية فيها ، كما أن القوات العسكرية التركية قامت بتوغلات عديدة ضد حزب العمال علي الرغم من اتفاقية السلام ٢٠١٣ .

التدخلات التركية في العراق من منظور القانون الدولي

أعمال العدوان التي تقوم بها تركيا ضد العراق تخضع لتعريف الأمم المتحدة عن أعمال العدوان من قبل الدولة والصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ ، و اعتمده الجمعية العامة، بتوافق الآراء، في القرار (٣٣١٤) د- ٢٩ (الذي أرفق به تعريف العدوان الذي أقرته اللجنة الخاصة الرابعة وقد جاء على رأس قائمة أعمال العدوان المبينة في المادة ٣ ، قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى، سواء أدى ذلك إلى احتلال ذلك الإقليم أو لم يؤد أو ما يخلّ بسلطة دولة ما في ممارسة حقوقها، بما يتفق مع الميثاق، في إطار ولايتها الوطنية (A/٩٨٩٠، الفقرة ١٠) .

تخضع أعمال العدوان التي تقوم بها دولة ضد دولة أخرى ووقوع ضحايا من المدنيين جراء النزاع المسلح الناجم عن أعمال العدوان قتل المدنيين لاتفاقيات جنيف التي تحظر "الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله" للمدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال ، وتدرج كل من اتفاقيات جنيف الأربع "القتل العمد" للأشخاص المحميين كإنتهاك جسيم.

ويُصنّف القتل أيضاً كجريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وبموجب النظم الأساسية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا، وللمحكمة الخاصة لسيراليون وقد جرى التمسك بهذا الحظر، وبشكل واسع، في نظام السوابق الوطنية والدولية حيث أن قتل المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال محظور أيضاً بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإن كان بتعابير مختلفة. فمعاهدات حقوق الإنسان تحظر "الحرمان التعسفي من الحق في الحياة" وبمقتضى هذه المعاهدات، لا يجوز المساس بهذا الحظر، وينطبق بالتالي في كل الأوقات ، ويشمل حظر "الحرمان التعسفي من الحق في الحياة" بمقتضى قانون حقوق الإنسان أيضاً، القتل غير المشروع أثناء إدارة العمليات العدائية، أي أنّ قتل المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال الذين هم تحت سلطة طرف في النزاع غير مبرّر بموجب قواعد إدارة العمليات.

وكذلك، استخدمت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان القانون الدولي الإنساني كأسلوب لتفسير الحق في الحياة أثناء العمليات العدائية في أوضاع ترقى إلى درجة النزاع المسلح ، غير أنّ هيئات حقوق الإنسان، وفي حالات أخرى، طبقت قانون حقوق الإنسان وبشكل مباشر، دون الرجوع إلى القانون الدولي الإنساني، في تقييم إن كان هناك انتهاك للحق في الحياة أثناء العمليات العدائية أم لا ، وفي عدد من الحالات التي تتعلق بنزاعات مسلحة غير دولية أو اضطرابات داخلية خطيرة (بما في ذلك حالات استخدمت فيها القوة العسكرية)، شدّت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، على ضرورة اتخاذ احتياطات مناسبة، للحد من استخدام القوة إلى الحد اللازم بدقة، وللقيام بتحقيقات في حال حدوث وفيات مشكوك بأمرها، وذلك من أجل كفالة عدم "التعسف" في حدوث خسائر في الأرواح.

وادانت الجامعة العربية تلك الانتهاكات من الجانب التركي ، حيث أكد الأمين العام أبو الغيط أن تلك التوغلات العسكرية والانتهاكات المستمرة من الجانب التركي على الأراض العراقية يعد مخالفة للمواثيق والأعراف الدولية ، ودعا إلى اتخاذ موقف عربي موحد تجاه تلك الانتهاكات .

بعض العمليات العسكرية التي شنتها تركيا ضد العراق:

بدأ الصراع في العراق منذ توقيع اتفاقية ١٩٩٥ الذي أبرمها الرئيس العراقي صدام حسين ، وهي السماح للقوات التركية بالتواجد في قواعد بشمال العراق لمحاربة حزب العمال الكردستاني الانفصالي ، حيث تقيم تركيا قواعد عسكرية وطائرات بها أسلحة عديدة لإستخدامها ضد المقاتلين على معاقلهم في الجبال ، وتلك القاعدة موجودة في بامرني شمال دهوك في محافظة دهوك بإقليم كردستان

وتملك تركيا أيضاً ٣ قواعد أخرى تعد صغيرة وهما :

- كاينماسي في شمال دهوك
- غيريلوك شمال العمادية
- سيرسي شمال زاخو على الحدود العراقية

وتلك القواعد تعد موجوده بشكل دائم حيث ينتشر فيها الجنود الأتراك علي مدار العام .

يقدر الخبراء بأن اعداد حزب العمال الكردستاني حوالي ١٠ آلاف مقاتل مقابل ٣٠٠ ألف جندي تركي , وتم تصنيف الحزب على أنه منظمة ارهابية عام ٢٠٠٢ من قبل الاتحاد الأوربي وتركيا والمانيا والولايات المتحدة ، ولكن الأمم المتحدة وبعض الدول لاتصنفه على أنه منظمة ارهابية مثل مصر والصين وروسيا والهند ، ويواجه حزب العمال الكردستاني الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤ في حرب نتج عنها لايقل عن ٤٠ الف شخص .

عملية مخلب النسر ٢٠٢٠/٦/١٤ :

أعلنت تركيا اطلاق عملية مخلب النسر بشمال العراق حيث أنها تلاحق حزب العمال الكردستاني , وبدأت من خلال تلك العملية شن هجوم بضريرات جوية ضد الأهداف الكردية , وقد أعلنت وزارة الدفاع التركية عبر حسابها الرسمي على تويتر باطلاق عملية المخلب على شمالي العراق , قائلة على حسابها سندمر جحور الإرهابيين فوق رؤوسهم .

وتم قصف من جانب الطائرات التركية علي مواقع حزب العمال في جبال سنجار بمحافظة نينوي وطال القصف أيضاً مواقع في مناطق مخمور وقنديل والزاب وبرادوست ومتين وافاشين ومدينة زاخو التابعة لمحافظة دهوك قرب الحدود التركية .

وتنفذ القوات التركية حملات عسكرية ضد حزب العمال الذي تصنفه علي أنه ارهابي ، كما أنه يخوض حزب العمال الكردستاني تمرداً علي تركيا منذ عام ١٩٨٤ ، وقتل حتى الآن جراء الصراع بين تركيا والحزب مايقرب من أكثر من ٤٠ الف شخص .

ونتح عن عملية مخلب النسر مقتل ثلاثة من قوات حزب العمال الكردستاني بمدينة متينا شمال العراق بإستخدام القوات التركية عدداً من الصواريخ الجوية ، وزعمت تركيا بأن تلك الأشخاص كانوا يقومون بأعمال تخريبية شمال العراق .

وفي اليوم التالي للعملية احتج سياسيون عراقيون وطالبوا الحكومة العراقية بإستدعاء سفير تركيا لدي بغداد علي خلفية عملية النسر ضد حزب العمال .

عملية مخلب النمر ١٧/٦/٢٠٢٠ :

اطلقت تركيا فجر يوم السابع عشر من يونيو عملية مخلب النمر في منطقة هفتانين شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني وكل من يدعم الحزب , وجاءت تلك العملية بعد ساعات من احتجاج العراق ضد عملية مخلب النسر واستدعاء السفير التركي لدي بغداد في الخامس عشر من يونيو , الخارجية العراقية قالت بعد ساعات من عملية النسر أنها تدين انتهاك سيادة أراضيها من الجانب التركي مضيفة أن عمليات القصف تسببت بترويع السكان وبث الذعر بينهم , ولكن اعتبر سفير تركيا لدي بغداد (يلدز) ان ذلك الإستدعاء كان فرصة جديدة في دعم بلاده مضيفاً انها ستستمر في العمليات العسكرية ضد حزب العمال .

ونج عن تلك العملية بعد أقل من ٧٢ ساعة عن اصابة أكثر من ٥٠٠ هدف لمقاتلين أكراد في شمال العراق باستخدام طائرات اف ١٦ ومدافع هاوترز حسب ما ذكرت وزارة الدفاع التركي , وجاء القصف الصاروخي والمدفعي علي مناطق كندال وبيريفيان وتلة دوشك وبكتوريا وكيشان .

تسبب القصف التركي منذ بدء عملية النسر بمقتل ٦ مواطنين عراقيين وتهجير نحو ١٠ قري حدودية تابعة لاقليم كردستان و حرق حقول زراعية منها للشعير غير أضرار للبنى التحتيه والمنازل , وإصابه أهداف تابعة لحزب العمال الكردستاني في منطقة هفتانين في الشمال , واصابة ثلاثة من قوات حماية سنجار بجروح .

وفي بيان اعلامي لقوات الدفاع الشعبي الكردستاني اعلن مقتل ٢٢ جندي تركي وتدمير مروحتين عسكريتين من نوع كوبرا , حيث ان مقاتلي حزب العمال الكردستاني نفذ خلال تلك العملية ضربات للجيش التركي غير العشرات من الجرحي .

واستهدفت القوات العسكرية التركية أيضاً عبر عمليتي (النمر / النسر) أماكن مدنية منها مخيم مخمور وهو مكان يقع بعد ٧٠ كيلو متر جنوب شرق اربيل داخل عمق الأراضي العراقية ويسكن ذلك المخيم مايقرب من ١٢ ألف لاجئ كردي وغالبيتهم اضطروا الي الفرار بسبب تدمير منازلهم من جانب قصف القوات التركية , وذلك المخيم موجود منذ تسعينيات القرن الماضي , واستهداف مخيم سنجار حيث الذي يعيش فيه غالبية الكرد الأيزيديين .

جبال قنديل تمثل عقدة لجيش اردوغان :

راهن اردوغان علي محاصرة جبال قنديل وتحقيق حلمه في قضاء القوات التركي علي تلك الجبال وضمان بقائه في السلطه , وتعد جبال قنديل هي معقل الحزب الكردستاني العراقي في الحدود التركية العراقية الإيرانية وهي تمثل عقده لأردوغان وقواته وهي الشماعه لتبرير هجومه علي الأكراد والعراق , وتواصل القوات التركية العدوان علي تلك الجبال وعلي اقليم كردستان تحت مسي عمليتي (النسر – النمر) وبناء قواعد عسكرية دون اعتبار لسيادة الأراضي العراقية .

في جبال قنديل قامت تركيا بشن اكثر من ٣٠ عمليه عسكريه ضد معاقل الحزب في خلال ٢٥ عام , وهدرت الكثير من الأموال والدماء والمجهودات والخطط العسكرية , لاسيما تهجير الكثيرين من الأهالي الكردية ولكن بعد كل تلك المخططات العسكرية فشلت في الوصول

الى تلك الجبال او القضاء علي الحزب , حيث ان الحزب الكردستاني العراقي يقاوم القوات التركية ويمنعها من الوصول الي معاقلمهم , كما كلفت خزينة الدولة التركية مايقرب من ٥٠٠ مليار دولار , ذلك المبلغ يعد كافياً لنهضة تركيا اقتصادياً .

القصف التركي شمال العراق ٢٥/٦/٢٠٢٠ :

أسفر قصف شنته طائرات تركية على أهداف ومواقع حزب العمال الكردستاني شمالي العراق , في منطقة كونه ماسي عن قتل شخص واصابة ستة كانوا علي مسافة قريبة , وكانت أنقرة قبلها بأيام قد شنت هجمات بزعم مطاردة حزب العمال .

اشتباكات جبال قنديل وسنجار ٢٧/٦/٢٠٢٠ :

أكدت وزارة الدفاع التركية مقتل أحد جنودها علي خلفية اشتباكات بين القوات التركي و بين حزب العمال الكردستاني , كما أكدت وزارة الدفاع ان الإشتباكات مع حزب العمال جاءت في اطار عملية مخلب النمر الذي شنتها القوات التركي شمال العراق , واستهدفت تلك الغارات مواقع الحزب في جبال قنديل وفي سنجان وأيضاً في حفتانين علي المنطقة الحدودية , وعلي أثر تلك الغارات اتهم مكتب الرئاسة العراقي تركيا بانتهاك سيادتها ومخالفة المعايير الدولية .

غارات ديرلوك وشيلادزي ٣/٧/٢٠٢٠ :

قامت القوات العسكرية بشن هجمات علي الجبال المحيطة ببلدتي ديرلوك وشيلادزي بمحافظة دهوك شمالي العراق , بدون اي خسائر بشريه, وتأتي الموجة الجديدة من الغارات بعد أيام قليلة من انتشار وحدات من قوات حرس الحدود التابعين للحكومة العراقية في المناطق الحدودية بقضاء زاخو في محافظة دهوك .

استهداف سيارة لحرس الحدود العراقي ١١/٨/٢٠٢٠ :

استهدفت طائرة تركية سيارة تابعة لحرس الحدود العراقي , مما أسفر عن مقتل ٥ أفراد من الجيش بينهم قادة وضباط في منطقة برادوتي الحدودية مع تركيا التابعة لمحافظة اربيل , كما تقول تركيا أن تلك العملية جاءت رداً علي الهجوم الذي يتم علي مواقع الجيش التركية علي حدودها مع العراق .

وقد طالب حسن الكعبي النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي بتدخل مجلس الأمن لوقف انتهاكات سيادة أراضي العراق , وأكد مسئولون عراقيون بإرسال تعزيزات علي الحدود مع تركيا بعد انتهاكات سيادة البلاد عبر خرق الحدود ومقتل عسكريين .

وأكدت الخارجية في بيان لها: "عدم استخدام أراضي العراق مقراً أو ممراً لإلحاق الضرر والأذى بأي من دول الجوار، ورفض العراق أن يكون ساحة للصراعات وتصفية الحسابات لأطراف خارجية .

عملية يلدريم جهنم السوداء ٢٠٢٠/٨/١٩ :

أعلنت وزارة الداخلية التركية بمساعدة الجيش التركي بإطلاق عملية أمنيه جديده تسمي يلدريم (جهنم السوداء) ضد حزب العمال الكردستاني العراقي في بينجول شرق البلاد , وصرحت الداخليه التركيّه في البيان أن تلك العملية هي هدفها الجوهري : اخراج المنظمة الانفصالية بالكامل من أجندة تركيا والقضاء علي الإرهابيين علي حد وصفهم .

ويشارك في تلك العملية أكثر من ٨٠٠ عنصر من قوات الدرك والشرطة ضد عناصر الحزب , ونتجت عن تلك العملية تدمير عدد كبير من مخابئ الحزب ومقتل ٥٤ مقاتل والقبض علي ٢٤ متعاون من الحزب واستهداف بعض المواقع وملاحقة عناصرها شمالي العراق .

مقاومة حزب العمال ضد الجيش التركي ٢٠٢٠/٩/٦ :

رداً علي الهجمات المنتظمة ضد حزب العمال الكردستاني على اقليم كردستان شمال العراق , قام مقاتلي حزب العمال بالهجوم علي قاعدة تركية مما أسفر عن اصابة اثنين بجروح ومقتل أربعة من الجنود الأتراك , وتسببت العملية العسكرية التي أطلقتها تركيا شمال العراق في مواجهات مع حزب العمال الكردستاني منذ أواسط يونيو الماضي , بأضرار كبيرة من الناحيتين المادية والبشرية .

كما أنه أثار التوغل من جانب القوات التركية وانتهاكها سيادة الأراضي العراقية , ادانة من قبل بغداد التي استدعت سفير تركيا لديها مرتين وارسال مذكرة احتجاج علي الوضع في شمال العراق منذ بدء العمليات والحملات العسكرية .

ومنذ بداية القتال بين حزب العمال الكردستاني والجيش التركي داخل أراضي إقليم كردستان , تم إخلاء ٥١٩ قرية , منها ٣٦٣ في محافظة دهوك و١١٨ في محافظة أربيل و ٤٠ قرية في محافظة السليمانية .

عملية الصاعقة ١٣ يوم ٢٠٢٠/١٠/١٥ :

اعلنت وزارة الداخلية التركية عن اطلاق عمليه تسمي (الصاعقه ١٣) للقضاء علي مسلحين وعناصر من حزب العمال الكردستاني جنوب شرقي البلاد , واطلقت تلك العمليات في ولايات (سيرت – فان – هكاري – شرناق) وتهدف للقضاء علي مسلحي المنظمة , ويشارك في تلك العملية أكثر من ٢٥٠٠ عنصر من عناصر القوات الخاصة التركية التابعة لجهاز الشرطة والدرك .

واعلنت العملية عن مقتل ١٢٤ مسلح من والقبض علي ٥٣ متعاون مع حزب العمال الكردستاني , وتدمير ١٩٠ مستودع ومأوي ومغارة , وجاءت تلك العملية على حد قول وزارة الداخلية رداً على الهجوم الذي تتعرض له مناطق تركية مستهدفة المدنيين والأمنيين علي حد سواء .

الأزمة الاقتصادية في تركيا في ظل انشغال اردوغان بالحروب في البلدان المجاورة بدلاً من الإهتمام باقتصاديات بلاده

ازدادت نفقات الجيش التركي بشكل ملحوظ خلال الأونة الأخيرة من جراء العمليات العكسرية خارج القطر التركي , وسط مخاوف من حدوث أزمة أو تأثيرها علي اقتصاديات تركيا الذي بالفعل يمر حالياً من ازمه اقتصاديه مع هبوط الليرة التركية .

وكشفت وكالة بلومبيرغ الأمريكية أن ميزانية الجيش التركي وصلت إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلي للبلاد عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ١,٥ ٪ عام ٢٠١٥ .

واضافت بلومبيرغ أن تركيا منذ أيام الدولة العثمانية لم يحدث ان كان لجيشها حضور عسكري في الخارج كما هو الحال في الوقت الحالي , حيث أنه حالياً نجد قوات تركيا في العراق وسوريا وليبيا حيث تعمل أنقرة على دعم الميليشيات من خلال الأسلحة والمعدات والطائرات الحربية وارسال المرتزقة .

ذلك الإرتفاع في تكاليف ونفقات الجيش علي العتاد ودعم القوات التركية , أتى مع الوقت الذي فيه ضعف في الإقتصاد التركي وهبوط الليرة وتأثيرها علي البلاد .

وكشفت بلومبيرغ أيضاً أنه رغم التحذيرات الدولية الداعية إلى التهدئة وضبط النفس إلا أنه يوجد توسع من الجانب التركي وتدخلاته في الخارج , فالتدخل التركي مثلاً في ليبيا كلف مليارات الدولارات , والحرب علي العراق كلف الخزينة التركيـه حول ٥٠٠ مليار دولار .

أهداف تركيا من التدخلات باستمرار في سيادة الأراضي العراقية يمكن إيرادها في التالي :

➤ تدمير الأساس أو البنية العسكرية للأكراد :

منذ عام ١٩٩١ اختارت الحكومات التركية لحل المشكله الكردية الخيار العسكري ,وفي اطار عمليتي مخلب النمر والنسر قالت وزارة الدفاع التركية في حسابها علي تويتر " ان عمليتي مخلب النسر والنمر بدأت قواتنا العسكرية الخاصة وعناصر الكوماندوز بالانتشار في مناطق هقتانين , بجانب وجود طائرات مسيرة ومروحيات قتالية تم نقلها بواسطة قواتنا الجوية , وأشارت إلى أن نشر قوات الكوماندوز سبقته عملية قصف مكثف بالمدفعية، وإن القوات التركية مهدت للتوغل البري بقصف أكثر من ١٥٠ هدفاً للعمال الكردستاني في شمال العراق بالمدفعية وراجمات الصواريخ .

➤ تعزيز النفوذ التركي شمالي العراق :

القوات العسكريه التركيـه علي صدد اقامة طويلة الأمد في المنطقه وهذا ماتكشفه العمليات العسكريه المستمرة في شمال العراق , غير تأسيس أربعة قواعد عسكريه ثابتة سابقاً , وهم :

- كايـنمـاسـي في شمال دهوك
- غيريلوك شمال العماديه
- سيرسي شمال زاخو علي الحدود العراقيه
- قاعدة مركزية في جبال الكايا على ارتفاع ٢٤٠٠ متر في شمدينلي

➤ منع تحقيق أهداف وقيام الدولة الكردية :

يبرر الجانب التركي للمجتمع الدولي بأنه يقوم بتلك العمليات العسكرية داخل سيادة الأراضي العراقية بدعوى مطاردة ومحاربة العمال الكردستاني المعارض لتركيا سياسياً , إذ ترى في أهداف الحزب طموحاً لقيام دولة كردية مستقلة في الجزء الجنوبي الشرقي لحدودها مع سوريا والعراق .

لذلك تسعى القوات التركية الي نقل المعركة مع الأكراد سواء كانوا متمثلين في حزب العمال أو غيره إلى العراق وإلى سوريا , وتحاول التخلص من الأهداف التي يسكنها الأكراد تهديداً لأمنها القومي .

موقف الحكومة العراقية من انتهاكات سيادة أراضيها من الجانب التركي :

استنكرت الخارجية العراقية في بيان صحفي على أثر العمليات العسكرية التي تشنها القوات العسكرية التركية علي الأراضي العراقية , وانتهاك حرمة البلاد وسيادتها , وشددت الوزارة على ضرورة التزام الجانب التركي بمعاهدة السلام وعدم مخالفة المواثيق الدولية , والإلتزام بايقاف القصف وسحب القوات العسكرية التركية من الأراضي العراقية .

واذ لم يلتزم الجانب التركي باحترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الأراضي العراقية , سوف نطلب التدخل من مجلس الأمن الدولي , وأكد بيان الوزارة بإحتفاظ العراق بحقوقه المشروعة في اتخاذ اجراءات الحفظ والأمن والسلام .

وأكدت الحكومة العراقية بأن السبب في اختلال الأمن بالمنطقة الحدودية المشتركة بين الدولتين هي تركيا , وطالبت السلطات التركية بايقاف تلك الانتهاكات والأفعال الاستفزازية .

كما أنه استدعت وزارة الخارجية العراقية سفير تركيا في العراق (يلدز) أكثر من مرة بسبب تلك الانتهاكات والحروب ضد العراق , وسلمته مذكرة احتجاج ومطالبة القوات التركية بسحب قواتها من البلاد .

الموقف الدولي تجاه انتهاك تركيا لسيادة الأراضي العراقية :

ان التدخلات التركية في سيادة الأراضي العراقية تعد إخلالاً بقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار , وتلك التوغلات والتدخلات في الأراضي العربية تعكس الطبيعة العدوانية للسياسة التركية , وهو مايتطلب من المجتمع الدولي انخاذ كافة الإجراءات لوقف الانتهاكات في العراق وليس العراق فقط بل في الأراضي العربية من العراق الي سوريا الي ليبيا .

تركيا تتواصل في انتهاكاتها لسيادة الأراضي العراقية من فترة لآخرى , من خلال استخدام الأسلحة والقصف بالطيران خصيصاً على مواقع قيادات حزب العمال الكردستاني شمال العراق , وذلك يعد انتهاكاً لسيادة الأراضي العراقية , لاسيما أنه استدعت الحكومة

العراقية أكثر من مرة السفير التركي لديها وتسليمه مذكرة احتجاج علي صدى شن هجمات تركية داخل الأراضي العراقية وأن العراق سوف يكون لها رد قوي تجاه تلك التوغلات العسكرية ولكن بالرغم من تلك الإحتجاجات الا أن الجانب التركي يتجاهل الاحتجاجات من جانب الحكومة العراقية ويتواصل الانتهاكات ضد العراق .

لذلك قررت الحكومة العراقية التصعيد دولياً ضد الجانب التركي , واتخاذ موقف دولي تجاه تلك الانتهاكات , لاسيما أن جامعة الدول العربية أدانت من قبل تلك الانتهاكات من الجانب التركي واتخاذ موقف عربي موحد .

و حددت اتفاقيات جنيف الأربعة مجموعة من القواعد الدولية الإنسانية التي يتم الالتزام بها من جانب الدول عند وقوع نزاعات أو حروب مسلحة , كما أوصت بحماية المدنيين من تلك الانتهاكات والعمليات العسكرية , وبموجب اتفاقيات جنيف الأربعة يستوجب على الدولة احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل وانتهاك أراضي الغير وحماية الكرامة والحياة الإنسانية , ويربط تلك الاتفاقيات لاسيما أيضاً ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٤٢ التي تنص علي حظر استخدام القوة الموجهة ضد السلامة الإقليمية وانتهاك سيادة الأراضي الإقليمية, والمادة الثالثة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص علي ضرورة احترام حق الأفراد في الحرية والحياة والشعور بالأمان , نجد أن الجانب التركي احدث افعال وانتهاكات مخالفة للاتفاقيات والمواثيق بارتكابه جرائم ضد الجانب العراقي وضد المدنيين وذلك يعد مخالفة للقانون والعرف الدولي ..

نجد أن اتفاقيات جنيف وضعت قواعد خاصة من شأنها حماية المدنيين وقت الحرب , لكونها لاتشارك في الحرب ففي مادة ١٦ منها و١٨ و ١٩ من الاتفاقية , ومن أجل ضمان احترام وحماية السكان المدنيين وعدم استهداف الأهداف المدنية .

ولكن نجد الجانب التركي انتهك تلك الاتفاقية ومن تلك الانتهاكات التي قامت بها تركيا ضد المدنيين استهداف مخيم مخمور الذي يقع علي بعد ٧٠ كيلو متر جنوب شرق اربيل داخل عمق الأراضي العراقية, مما أدى الي مقتل البعض ونزوح البعض وكان يسكن في ذلك المخيم حوالي ١٢ ألف لاجئ , لاسيما استهداف بعض المستشفيات كما حدث في استهداف احدى مستشفيات محافظة دهوك شمالي العراق .

وبموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٣/٣٦ عام ١٩٨١ , تؤكد أنه لا يحق لأية دولة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر , ولأي سبب كان , في الشؤون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى , و واجب علي جميع الدول ألا تهدد باستعمال القوة أو تستعملها ضد سيادة الدول الأخرى أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية , وإذ تضع في اعتبارها أن عملية إحلال السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما وتعزيزهما تقوم على أساس الحرية , والمساواة , وتقرير المصير , والاستقلال , واحترام سيادة الدول , فضلاً عن السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية , بصرف النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو مستويات نموها .

وإذ تؤكد أنه لا يمكن بلوغ أهداف المتحدة إلا في ظروف تتمتع فيها الشعوب بالحرية وتتمتع فيها الدول بالتساوي في السيادة وتفي تماماً بمتطلبات هذين المبدأين في علاقاتها الدولية .

ولكن نري الجانب التركي خالف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم جواز التدخل في شئون الدول , ليس تدخل في العراق فقط والقيام بشن هجمات عسكرية داخل سيادة الأراضي العراقية , تدخل الجانب التركي في الشئون الليبية ودعم الصراعات والحروب الأهلية داخل الأراضي الليبية , لاسيما التدخلات في سوريا وارتكاب الجرائم ضد المدنيين وقصف القوات التركية مدينة عفرين بالأسلحة الثقيلة ومواقع في ريف حلب , غير التدخلات في الدول الأخرى فكل تلك التدخلات تعد مخالفة لقرارات ومواثيق الأمم المتحدة .

ونجد أنه اتفقت دول الجوار وأيضاً دول الاتحاد الأوروبي في اتخاذ موقف موحد ضد الجانب التركي بسبب التدخلات في الشئون الداخلية للدول كما يحدث في العراق وليبيا وسوريا وانتهاك سيادة الأراضي , في فرنسا صرح الرئيس ماكرون ان تدخلات تركيا في الشئون الداخلية للدول يعد مخالفاً للمواثيق الدولية وطالب أيضاً بضرورة حظر استخدام السلاح , وفي اليونان قال رئيس الوزراء اليوناني ميتسوتاكيس بأن تحركات تركيا تهدد الأمن في المنطقة وتعد مخالفة للقانون الدولي وأن اللجوء للمحاكم الدولية سوف يكون من ضمن الخيارات المتخذة ضد الجانب التركي , كما قال وزير الخارجية السوري (المعلم) بأن تركيا هي أحد الرعاة الرئيسيين للإرهاب في بلاده والمنطقة , واتهم الحكومة التركية بإرتكاب جرائم ضد الإنسانية , ويوجد دول أخرى أدانت التدخلات في الشئون الداخلية للدول مثل الهند وقبرص داعيين الى تطبيق القانون الدولي .

توصيات :

- التزام اطراف النزاع بقواعد القانون الدولي الإنساني واصدار تعليمات من اطراف النزاع بحظر استهداف المدنيين أو الأهداف المدنية .
- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية .
- معاقبة المسؤولين عن انتهاكات الحرب ومخالفة القوانين والمواثيق الدولية .
- علي الأمم المتحدة تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الانتهاكات والتوغلات التي تقوم بها القوات العسكرية التركي .
- التوقف عن التدخلات في الشئون الداخلية للعراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي سبب كان , وضرورة التوقف عن شن الهجمات العسكرية علي الجانب العراقي .
- انسحاب الجانب التركي من الأراضي العراقية ووقف العدوان ضد العراقيين , والتأكيد ان ذلك العدوان غير مقبول علي سيادة أعضاء الدول في الجامعة العربية .
- النظر في اتخاذ اجراءات عاجلة من الحكومة العراقية والجامعة العربية لمواجهة انتهاكات الجانب التركي ومن تلك الإجراءات مراجعة العلاقات الثقافية والاقتصادية مع تركيا , ووقف التعاون العسكري وخفض العلاقات الدبلوماسية .
- مطالبة مجلس الأمن الدولي بالانسحاب من العراق ووقف الهجمات التركية , وحث أعضاء المجتمع الدولي علي التحرك في هذا السياق .